

مرسوم سلطاني

رقم : ٧٧/٤٩

قانون الحجر الزراعي

نحن قابوس بن سعيد ، سلطان عمان •

بعد الاطلاع على قانون تنظيم الجهاز الاداري للدولة رقم ٧٥/٢٦ وتعديلاته •

وبناء على ما تقتضيه المصلحة العامة •

رسمنا بما هو آت

المادة ١ : يسمى هذا القانون «بقانون الحجر الزراعي» وتكون فيه للكلمات الآتية المعاني

الموضحة لكل منها ما لم يقتض سياق النص ما يخالف ذلك •

الوزير : وزير الزراعة والاسماك والنفط والمعادن •

المديرية : المديرية العامة للزراعة - بوزارة الزراعة والاسماك

والنفط والمعادن •

المراقب المسؤول : مدير ادارة وقاية المزروعات بالمديرية العامة

للزراعة •

المفتش المختص : المسؤول أو أخصائي الحجر في منطقة عمله •

الجهة : شركة أو بيت تجاري أو مؤسسة حكومية أو خاصة

أو هيئة دبلوماسية أو أي هيئات أخرى تتعامل

بالارساليات الزراعية سواء بالاستيراد أو التصدير •

النباتات : أي نوع من النبات أو اجزائه حي أو ميت بما في

ذلك القش والافرع والدرنات والابصال والغلال

والكرانيف والبراعم الخشبية والمقل والمطاط

والعروق الخشبية والجذور والاوراق والازهار

والثمار والبذور والكورمات والريزومسومات

والشستلات •

المنتجات النباتية : المنتجات النباتية التي من أصل نباتي والتي جهزت

تجهيزا لم يحولها عن طبيعتها •

الآفات الزراعية : جميع الآفات بأطوارها المختلفة التي تصيب النباتات

سواء كانت هذه الآفات حشرية أو أمراض نباتية

(بكتيرية أو فطرية أو فيروسية) أو الكاروس أو

نيماتودا أو حيوانات أولية •

المسودى : الاصابة بأعراض مرضية أو حشرية أو غيرها داخل
أو على النباتات والمنتجات النباتية المنقولة من نباتات
أخرى أو منتجات نباتية .

المسلاج : معاملة تجرى لفرض اباده أنواع الآفات الزراعية
المختلفة بجميع أطوارها والتي تصيب النباتات أو
المنتجات النباتية .

الشهادة الصحية الزراعية : وثيقة رسمية ذات صيغة دولية موحدة تصدرها
الجهات الحكومية المسؤولة في الدولة المصدرة تبين
السلامة الكاملة للرساليات بوجه عام - والسلامة
من الآفات الممنوع دخولها الى الدولة المستوردة بوجه
خاص .

المحجر : المكان الذي تتم فيه عملية فحص أو علاج الرساليات
الزراعية طبقا لقانون الحجر الزراعي .

الشوائب : بذور أو نباتات أو أي نوع من الحشائش الضارة
أو أجزائها سواء حية أو ميتة .

المواصلات : أي وسيلة لنقل الرساليات برا أو بحرا أو جوا .
العابرة / الترانزيت : أي رساليات تصل الى البلاد وتكون متجهة لدولة
أخرى .

اللوائح والنظم : القرارات والاوامر الوزارية التي يصدرها الوزير
من وقت لآخر بشأن الحجر الزراعي .

المادة ٢ : يخضع لاحكام هذا القانون :

- الاستيراد الى السلطنة
- التصدير منها
- المرور بأراضئها
- المتعلق بالنباتات والمنتجات النباتية .

المادة ٣ : جميع الرساليات الزراعية المستوردة للبلاد تخضع للقيود الآتية :

(١) لا يسمح بدخول أي نباتات أو منتجات نباتية أو مواد تعبئتها وحزمها الا
بموافقة سلطات الحجر الزراعي بعد التأكد من خلوها من الآفات الزراعية
وتوافر الاجراءات المقررة لمعالجة الرساليات الزراعية قبل شحنها من الجهة
المصدرة .

- (ب) جميع النباتات والمنتجات النباتية يجب أن تخضع لقانون الحجر الزراعي ويتم اتلافها أو اعادةها لمصدرها اذا كانت نسبة الاصابة بها لا تسمح بها اللوائح والنظم .
- (ج) لا يسمح لاي جهة باستيراد الحشرات الحية أو البكتيريا أو الفيروس أو الطحالب أو الارساليات الزراعية المصابة بالآفات الزراعية أو المشتبه في اصابتها لفرض البحث العلمي والتجارب الا بتصريح من المراقب المسؤول .
- (د) يحظر دخول التربة الزراعية وكذلك الاسمدة العضوية الا بالشروط التي تسمح بها اللوائح والنظم .
- (هـ) يجب أن تكون الحبوب والبذور والشتلات وجميع مواد التقاوي والاكثار مصحوبة بشهادة صحية زراعية مصدقة من الجهات المختصة بالموارد الاصلي للارسالية تثبت خلوها من الآفات الزراعية الضارة .
- (و) جميع الواردات يجب أن تدخل للبلاد عن طريق المنافذ التي تحددها اللوائح والنظم .
- (ز) يجوز للوزير بقرار معطل منه أن يمنع بعض النباتات أو المنتجات النباتية من الدخول للبلاد ولو كانت سليمة من الآفات الزراعية .
- (ح) يجب على جميع الجهات التي تتولى نقل الارساليات الزراعية أن تقدم بيانا مستوفيا عنها لمكتب الحجر الزراعي المختص خلال ستة وثلاثين ساعة من وصولها وذلك لاتخاذ الاجراءات الواردة بهذا القانون أو اللوائح الصادرة في تنفيذ احكامه .
- المادة ٤ :** تخضع جميع النباتات والمنتجات النباتية المصدرة من البلاد للاجراءات الآتية :
- (أ) على المفتش المختص الزراعي فحص الارساليات الزراعية المصدرة واصدار شهادة صحية زراعية تثبت خلوها من الآفات الزراعية طبقا للوائح والنظم .
- (ب) للمفتش المختص الصلاحية لمعالجة الارساليات الزراعية المصدرة بالطرق التي يراها على نفقة المصدر في حالة الاشتباه بوجود آفات زراعية ، وذلك قبل اصداره الشهادة الصحية الزراعية .
- (ج) على المفتش المختص اذا رفض اصدار شهادة زراعية أو اصدرها بعدد أن عالج الارسالية الزراعية أن يقدم تقريرا بذلك للمديرية أو المراقب المسؤول في خلال ٢٤ ساعة من هذا الاجراء .

المادة ٥ : يكون التفتيش على النباتات والمنتجات النباتية طبقا للشروط الآتية :

(أ) جميع النباتات والمنتجات النباتية المستوردة والمصدرة تخضع للتفتيش من

قبل السلطة دون استثناء .

(ب) للمفتش المختص الحق في رفض الارسالية الزراعية المستوردة اذا لم تكن

مطابقة لانظمة وقوانين الحجر الزراعي - وذلك مع امكانية اتلافها بدون

تعويض ان لم يتم المستورد بارجاعها لمصدرها خلال اسبوع من تاريخ اخباره

بالرفض .

(ج) اذا تبين للمفتش المختص ان الارساليات الزراعية المصابة بأفات زراعية

ممنوعة ذات خطر يهدد زراعات البلاد يجوز اتلافها فوراً كذلك دون أن

يكون لصاحبها حق التعويض .

(د) في جميع الحالات الواردة في الفقرة (ب) ، (ج) على المفتش المختص اعداد

تقرير مفصل عما تم اتخاذه من اجراءات واعطاء صاحب الارسالية الزراعية

صورة منه .

(هـ) يتحمل المستورد او المصدر مسؤولية أي تلف او ضرر يحدث للارساليات

الزراعية نتيجة عدم التزامه او تهاونه في الالتزام بقانون الحجر الزراعي .

(و) للمراقبين المسؤولين والمفتشين المختصين سلطة الدخول الى ساحات الجمارك

في مواني الدخول لتفتيش أي وسيلة نقل يشتبه في نقلها لارساليات زراعية

ايا كان حجمها وعلى سلطات الجمارك وسلطات المواني تقديم كافة التسهيلات

اللازمة لتمكنهم من القيام بمهامهم .

المادة ٦ : (أ) لا يجوز دخول أي ارسالية زراعية عابرة (ترانزيت) اذا كانت مصابة

بأية افة من الافات الواردة في اللوائح .

(ب) جميع النباتات والمنتجات النباتية المسموح بها يمكن عبورها (ترانزيت)

على أن تخضع لقانون الحجر الزراعي ولا تبقى في مكان الحجر أكثر من

اسبوع الا اذا قرر الوزير تمديد تلك المدة .

- المادة ٧ : للوزير أن يصدر من وقت لآخر قرارات وأوامر وزارية تكفل تنظيم وتطبيق قانون الحجر الزراعي وتمنع انتشار الافات الزراعية وتحمي المحاصيل الزراعية والمشاتل والحدائق في البلاد من الاوبئة والافات الزراعية .
- المادة ٨ : كل من يخالف احكام هذا القانون أو اللوائح أو النظم الصادرة بموجبه يعرض نفسه لعقوبة لا تتجاوز ألف ريال عماني .
- المادة ٩ : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعمل به بعد ثلاثة أشهر من تاريخ نشره .

صدر في : ٢٤ رجب ١٣٩٧

الموافق : ١١ يوليو ١٩٧٧

قايوس بن سعيد
سلطان عمان

نشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية رقم (١٣٠) الصادرة في ١/٨/١٩٧٧